الصراع اللغوي وانعكاساته على الأمن الثقافي في الجزائر

The Linguistic Conflict and Its Implications On Cultural Security in Algeria

د. يوسف بن يزة - قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1 - الجزائر

أ. فيصل خميلة - قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1 - الجزائر

available online at <https://www.maspolitiques.com/ojs/index.php/ajps/article/view/217>

ملخص:

تشكل اللغة أحد أهم عناصر الهوية الثقافية للمجتمعات، بها يفكر الانسان ويعبر ويبدع ويتواصل مع العالم الخارجي، أكثر من ذلك هي تأكيد واثبات للذات وتعبير عن الانتماء والتمايز عن الآخر، ولذلك فللغة حساسية شديدة ما يجعلها موضوع جدال ونقاش بل وصراع على مدار الزمن واختلاف المكان.

تهدف هذه الدراسة من خلال الفهم المعمق لطبيعة الصراع وخلفياته وكذا تداعياته على الأمن الثقافي إلى مساعدة المعنيين على إدارة أفضل لهذا الملف، وتستمد أهميتها من أهمية ومحورية الأمن الثقافي في حياة المجتمعات والدول خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، أين انتقل مفهوم الأمن إلى التركيز على المجتمعات والأفراد ومقوماتهم الثقافية والمجتمعية.

تبحث هذه الدراسة في خلفيات الصراع اللغوي في الجزائر وتداعياته المستقبلية على الأمن الثقافي المجتمعي، لاسيما الصراع التقليدي بين العربية والفرنسية من جهة وكذا الصراع المستجد بين العربية والأمازيغية من جهة أخرى، وتقصى مدى خطورة تداعيات هذا الصراع على الأمن الثقافي المجتمعي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود خلفيات غير معلنة في هذا الصراع تتعلق أساسا بتنازع المخططين للصراع حول مراكز القوة والنفوذ السياسي والإقتصادي والهيمنة الثقافية والحضارية .

كلمات مفتاحية: اللغة، العربية، الأمازيغية، الجزائر، الأمن الثقافي

Abstract :

Language is one of the most important elements of a society's cultural identity. Through language, people think, express themselves and communicate with the outside world. Moreover, language is a self-affirmation and an expression of belonging and differentiation from the other. That is why language has been always controversial and has fostered continuous debates.

The study drives its significance from the centrality of cultural security for states and societies as well. After the end of the cold war, the concept of security has changed and shifted from focusing on military security to societal and human security against the new challenges, particularly cultural and social challenges. Linguistic conflict in Algeria represents an aspect of such issue. This study examines the backgrounds of linguistic conflict in Algeria and its implications for societal cultural security, especially the conflict between Arabic and French on the one hand, and very recently between Arabic and Amazigh on the other hand. The study aims to provide researchers and stakeholders with an understanding of the nature of the conflict, its backgrounds and its implications for cultural security in order to achieve better management.

It concludes that there are unspoken backgrounds to the conflict, related mainly to the competition among the conflict's planners over power positions, political and economic influence, cultural and civilizational hegemony

KEYWORDS : language ; arab ; tamazight ; algeria, cultural security

مقدمة:

تعيش الكثير من الدول ظاهرة الصراع اللغوي بين مختلف أطرافها المجتمعية وينحرف هذا الصراع أحيانا إلى حالات مختلفة من العنف عندما لا تتمكن هذه المجتمعات من إدارته بشكل جيد، وفي حالات أخرى يكون مغذيا لصراعات ذات طابع فئوي أو ديني أو عرقي، وفي العادة تبرز هذه الصراعات في المجتمعات والدول التي خضعت للاستعمار الذي يقوم بتقسيمها وتغذية أسباب الانقسام إلى مكونات مختلفة دينيا ولغويا وعرقيا، ليسهل عليه السيطرة عليها واستمرار الهيمنة عليها في حالة نيل استقلالها.

وقد نجحت كثير من المجتمعات في إدارة هذا الاختلاف في حين لا تزال أخرى رهينة توفر عوامل مغذية لبقائه كما هو الشأن بالنسبة للجزائر التي يعتبر موضوع اللغة فيها شائكا في ظل وجود صراع بين ثلاث لغات، لغتان يتحدث بهما مكونان من مكونات المجتمع، ولغة ثالثة هي لغة المستعمر التي ترسخت لدى طبقة معينة عبر قرن وتلت قرن من الزمن.

إن هذا الصراع اللغوي الذي شهد محطات طويلة ولم يحسم بعد بشكل نهائي بعد عقود من الاستقلال أثر على الدولة والمجتمع وعلى الأمن الثقافي للجزائر. انطلاقا من ذلك نطرح الاشكالية التالية:

- ما هي التداعيات المحتملة للصراع اللغوي في الجزائر على أمنها الثقافي؟

للإجابة على هذه الاشكالية سنقوم بتتبع مسار الصراع اللغوي بين اللغات الثلاث بحثا عن أسبابه ومظاهره وصولا للكشف عن تداعياته على الأمن الثقافي المجتمعي.

أولا: جذور الصراع اللغوي في الجزائر

لقد عاشت الجزائر قرنا وثلاثون سنة تحت سيطرة المستعمر الفرنسي، ما يعني أن أجيالا من الجزائريين ولدوا وماتوا في ظل الاستعمار، وخلال تلك الفترة الطويلة أدرك المستعمر الذي كان يهدف للبقاء في الجزائر وضمها لفرنسا أنه لا سبيل لذلك إلا بالقضاء على اللغة الأصلية لأهل البلد وثقافتهم لفصلهم عن محيطهم العربي والإسلامي، فكانت سياسته تركز على إحلال اللغة والثقافة الفرنسية مكان اللغة العربية والديانة المسيحية مكان الاسلام.

إن أول ما بدأ به الاستعمار الفرنسي هو القضاء على المدارس التي كانت إما ملحقة بالمساجد، أو بالزوايا (جماعات روحية) المنتشرة في القرى والمدن النائية يأتيها الطلبة من مناطق مختلفة، ويستفيدون من رعاية خاصة ويتمويل من الأوقاف أو تبرعات المحسنين، حيث قامت القوات الفرنسية بالاستيلاء عليها بحجة عدم وجود تراخيص لها⁽¹⁾.

لقد كانت تلك الجوامع والمدارس والكتاتيب تعمل على تحضير الطلبة لمواصلة الدراسة بالخارج في جامع الأزهر بمصر أو الزيتونة في تونس أو القرويين في المغرب، حيث تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من 3000 مدرسة قرآنية قبل 1830⁽²⁾. إلا أن أغلبها اختفى بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر بعد سنوات من ذلك التاريخ. وإلى جانب تدمير البنيات التربوية التقليدية الموجودة وتهميش اللغة العربية الفصحى وخنق الانتاج الثقافي بها والذي كان موجودا في المناطق الحضرية، شجع المستعمر المدارس والثقافة واللغة الفرنسية بشكل منقطع النظير، محاولا بذلك فرنسا الجزائريين أو تجهيلهم، فالإحصائيات حول مستوى التعليم لدى الجزائريين والفرنسيين المعمرين آنذاك تعبر عن فروق فاضحة، فمن بين المجندين في صفوف الجيش الفرنسي في بداية الحرب العالمية الثانية نجد 78.65% من الأميين من الجزائريين مقابل 04.47% من الأوروبيين⁽³⁾.

لقد قاطع الجزائريون المدارس الفرنسية بإيعاز مما تبقى من النظام التربوي المحلي ومن رجال الدين خوفا على لغتهم وثقافتهم ودينهم، وهو الأمر الذي يفسر ارتفاع نسبة الأمية بينهم، إلا أنه وبعد الحرب العالمية الثانية حدث تغير جذري في موقف الجزائريين من النظام التربوي الفرنسي، حيث تحولت مظاهر رفضه ومقاومته إلى المطالبة بفرص أكبر للتعليم والتنقيف باللغة الفرنسية، ومن ثمة بدأ عدد الجزائريين المتعلمين في تزايد مستمر، حيث وصل عشية الثورة التحريرية إلى ما يقارب 15%، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قارناها بنسبة 2% لسنة 1888⁽⁴⁾.

بالموازاة مع ذلك، كان التعليم التقليدي قد شهد نقلة نوعية بعد إنشاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1932، والتي عملت على تعليم الجزائريين اللغة العربية، ونشر القيم الإسلامية عبر المدارس والكتاتيب التي انتشرت في ربوع البلاد، وعبر ابتعاث الطلبة إلى جوامع عربية مثل الأزهر والزيتونة والقرويين، لربطهم بالثقافة العربية والإسلامية لمواجهة مخططات المستعمر. وأمام هذا الوضع المتسم بالثنائية الثقافية والتربوية تشكل نوعين من النخب، نخب مفرنسة تخرجت من المنظومة التربوية الفرنسية، ونخب معربة تخرجت من المدارس الأهلية التقليدية، هذه الإزدواجية النخبوية ألقت بضلالها على الوضع اللغوي بعد الاستقلال.

في الأيام والأشهر الأولى للاستقلال كان هم قادة الجزائر الجدد إنجاح أول دخول مدرسي في ظل الاستقلال، وبالتالي تم تأجيل مناقشة موضوع اللغة حتى حين، خاصة أن المدرسة والمنظومة التربوية الموروثة عن الاستعمار كانت مفرنسة بالكامل ولم تكن عملية التعريب سهلة، فرغم تأكيد ميثاق طرابلس على مسألة التعريب في عبارة: "استعادة الثقافة الوطنية والتعريب التدريجي للتعليم اعتمادا على أسس علمية"⁽⁵⁾، أكثر من ذلك لم يكن هناك أي مجال للتفكير في التأسيس لمنهجية واضحة في إدارة التنوع اللغوي الموجود أو على الأقل تخطيط سياسات لغوية واضحة المعالم يتم تنفيذها عبر مراحل كتلك التي اعتمدها شارل كوينت في إسبانيا سنة 1550 عندما أراد إحلال اللغة الإسبانية محل لغة الهنود الحمر في أمريكا الجنوبية عبر مراحل هي⁽⁶⁾:

- مرحلة التفكير بالمشكلة اللغوية، وتأثيراتها الثقافية والسياسية والاقتصادية، الآنية والمستقبلية.
- مرحلة التقرير، أي الفصل في طبيعة الخيار المعتمد في استبدال لغة بأخرى
- مرحلة التنفيذ، أي مرحلة حسم الخيار والشروع في تنفيذه بعد إيجاد أرضية مناسبة لضمان سلاسة المهمة والتخفيف من وطء المقاومة المحتملة.

لم تكن المسألة سهلة في ظل وجود نخبة مؤثرة تلقت تعليمها وتكوينها في المدارس والجامعات الفرنسية والتي شكلت عائقا حقيقيا أمام عملية التعريب، فالقضية اليوم أصبحت صراع مصالح ومواقع بين الطرفين، وكل طرف يحاول فرض رؤيته وأجندته حفاظا على مواقفه داخل الدولة الناشئة.

وعلى الرغم من تأكيد دستور الجزائر سنة 1962 على أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، لم يتم تجسيد ذلك على أرض الواقع، وحتى قرارات لجنة التعريب التي أنشئت سنة 1964 بقيت حبرا على ورق⁽⁷⁾، فقد كان الفريق المعارض لمشروع التعريب يعمل على إعاقة بذريعة أن اللغة العربية ليست مؤهلة بعد لأن تكون لغة علم، وأنه لا يجب التسرع في عملية التعريب، وقولهم أن اللغة الفرنسية لغة فكر وفلسفة وعلم، بل وصل الأمر أحيانا إلى تبادل التصريحات الحادة بين الفريقين.

وقد غذى هذا التوجه النمط الإيديولوجي الذي سلكته الدولة الفتية باختيارها الشيوعية التي تعتمد على حكم الحزب الواحد، وهو ما يفسر التخبط في التعامل مع قضية الثنائية اللغوية في بيئة يسودها التفكير الواحد⁽⁸⁾. هذا من جهة ومن جهة ثانية استحالة إيجاد المعابر بين الطرفين لأن القضية لا تتوقف فقط عند اللغة ونمط التفكير بل تمتد إلى نمط الحياة والموقف من عدة قضايا كانت مستجدة في بيئة سياسية مضطربة آنذاك.

تبعاً لتلك التجاذبات أضحت المدرسة حلبة صراع لغوي وثقافي، فقد كانت عملية تعريب المدرسة تسير ببطء إلى غاية صدور أمرية سنة 1976 لتعريب التعليم الأساسي والثانوي بشكل كلي، وهي السنة التي شهدت ميلاد المدرسة الجزائرية باستعادة لغتها وجزارة قوانينها وإلغاء العمل بالتشريع الفرنسي.

لم يكن ذلك كافيا لترسيخ اللغة العربية في المدرسة والمجتمع الجزائريين، فقد عرف الصراع اللغوي حلقة جديدة بتولي مصطفى الأشرف منصب وزير التربية والتعليم سنة 1977، فبمجرد تعيينه وزيرا للتربية بدأ التعريب يعرف تراجعا بشكل رهيب، حيث أعاد فتح شعب علمية مفرنسة وأقصى العديد من الاطارات التي تدافع عن التعريب في الوزارة وجمد العمل بميثاق التربية، وقد عدّ هذا خرقا للقوانين التشريعية، وأوقف العمل بمشروع المدرسة الأساسية بعد الحماس الذي كان يراود الكثير من المعربين وأصابتهم خيبة أمل من جراء التغيير الواسع الذي مس الوزارة، وهو ما عرقل العمل الذي أنجز سنة 1976⁽⁹⁾، بل أكثر من هذا فقد استطاعت النخب المفرنسة المتموقة في دواليب الحكم

اقناع الرئيس الشاذلي بن جديد سنة 1980 بضرورة اعتماد منظمة تربوية مزدوجة كمرحلة أولى تسبق عملية التعريب الشامل⁽¹⁰⁾.

واستمر السجال بين الفريقين في ظل تذبذب موازين القوى، حيث تم إنشاء المجلس الأعلى للغة العربية، (...) الذي تمثل نشاطه الأساسي في متابعة ومراقبة تطبيق برنامج تعميم استعمال اللغة العربية، كما تم إنشاء المجمع الجزائري للغة العربية سنة 1986 وكان هدفه خدمة اللغة العربية وترقيتها وتطويرها وعرفت فترة الثمانينات بمرحلة تأسيس المؤسسات اللغوية⁽¹¹⁾.

ثم توالى السنوات ليتم تعريب المنظومة التربوية بأطوارها الثلاثة، وأدخل التعريب إلى بعض أقسام الجامعة، فيما بقيت العلوم الدقيقة والتكنولوجية والطب تدرس باللغة الفرنسية، ليجد الطالب الجزائري نفسه أمام وضع مشوش، فهو يتلقى تعليمه في المدرسة باللغة العربية ثم يتجه للدراسة في الجامعة والعمل بعد التخرج باللغة الفرنسية، وهو الوضع الذي أنتج أجيالا لا تتقن لا العربية ولا الفرنسية، دون الحديث عن الانجليزية.

ثانيا: مظاهر الصراع اللغوي في الجزائر:

إن الصراع بين أنصار اللغتين العربية والفرنسية لم يتوقف يوما واتخذ أشكالا عدة ومحطات متنوعة تبعا لموازين القوى بينهما، وعلى العموم يمكن إجمال أهم مظاهر الصراع في ما يلي⁽¹²⁾:

- 1- تردد الحكومات المتعاقبة في اعتماد وتطبيق القرارات الخاصة بالتعريب.
- 2- التردد في المكانة الخاصة باللغة الفرنسية في المنظومة التربوية، فمن لغة التعليم الأساسية بالنسبة لكل المنظومة التربوية في بداية الستينيات من القرن الماضي، إلى مجرد مادة لا يتم تدريسها إلا ابتداء من السنة الثالثة في السبعينات، ثم ابتداء من السنة الرابعة (...)، ثم في بداية القرن الحالي العودة إلى تدريسها ابتداء من السنة الثالثة.
- 3- التردد في ترتيب اللغة الفرنسية بين اللغات الأجنبية، حيث يدرس التلميذ في الجزائر أكثر من لغة أجنبية، بحيث كانت اللغة الفرنسية في معظم الأحيان اللغة الأجنبية الأولى، بينما تصنف الانجليزية والاسبانية والألمانية كلغة أجنبية ثانية، فبعد تجربة إعطاء حرية اختيار اللغة الأجنبية الأولى للأولياء في فترة التسعينيات تم التراجع عن هذه التجربة تم ترسيخ اللغة الفرنسية كلغة أجنبية أولى.

4- في سنة 2001 اقترحت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية تدريس المواد العلمية باللغة الفرنسية، وقوبل هذا المقترح بموجة من الاحتجاجات من قبل المفكرين والسياسيين المعربين حتى المعتدلين منهم، والذين لم يرفضوا

الفكرة كليا، لكنهم رفضوا أن تكون لغة التدريس هي اللغة الفرنسية، واقترحوا بدلها اللغة الانجليزية، وانتهى الأمر في نهاية المطاف بتجاوز هذا المقترح إلى حين.

5- تسريب أسئلة امتحان البكالوريا سنة 1992 على نطاق واسع في استهداف مباشر لوزير التربية المعرب آنذاك علي بن محمد، والذي كان يعمل على إدخال اللغة الانجليزية كلغة اختيارية ثانية (اختيارية كبديل للفرنسية)، وبالفعل أطيح بالوزير الذي قدم استقالته⁽¹³⁾.

6- الصراع الكبير الذي دار حول اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية التي أسست في 13 مايو 2000، حيث أسال عمل هذه اللجنة الكثير من الحبر بين المعربين والمفرنسين حول طبيعة عملها والأعضاء المشككين لها والتي سميت إعلاميا "لجنة بن زاغو"، حيث دار الصراع حتى داخل اللجنة ذاتها، إذ انقسمت إلى فريقين، أحدهما مناصر للغة العربية والآخر مناصر الفرنسية، ورفعت اللجنة لرئيس الجمهورية تقريرين بدل تقرير واحد، في مشهد يلخص حدة الانقسام اللغوي.

7- الضغوط الفرنسية غير المباشرة للإبقاء على هيمنة لغتها عبر أساليب متعددة منها توظيف ودعم إدارات محلية درسوا في المؤسسات الجامعية والتربوية الفرنسية أو في مؤسسات بلدانهم باللغة الفرنسية⁽¹⁴⁾، حيث تصنف الجزائر الدولة الافريقية رقم واحد في إنتاج واستهلاك المنتجات الثقافية باللغة الفرنسية بالرغم من عدم انتمائها الرسمي لمنظمة الفرنكفونية⁽¹⁵⁾.

ثالثا: العربية والأمازيغية وجه آخر للصراع اللغوي

لم يقتصر الصراع اللغوي في الجزائر على صراع اللغتين العربية والفرنسية، بل تعداه إلى صراع وتنافس أخذ شكلا حادا في كثير من الأحيان بين مكونين عرقيين من مكونات المجتمع الجزائري، ونقصد بهما اللغة العربية واللغة الأمازيغية. حيث لا يقل التنافس والتدافع بينهما حدة وقوة عن التدافع بين العربية والفرنسية، وعند البحث في خلفيات الصراع اللغوي العربي الأمازيغي يستوقفنا موقف ونظرة كلا الفريقين للآخر، فبالنسبة لبعض المعربين الذين يتصدرون هذا الصراع فإن تاريخ الجزائر يبدأ من الفتح الاسلامي القادم من المشرق العربي وبالتالي يقصي من التاريخ ما سبقه من قرون طويلة من الوجود الأمازيغي، وبالمقابل فإن من يتصدرون الصراع في الطرف المقابل يعتقدون أن تاريخ الجزائر يشمل قرونا من تاريخ الأمازيغ في المنطقة ثم يتوقف عند الفتح الاسلامي ليستأنف مع دخول المستعمر الفرنسي، وتبدو جلليا النظرة الاقصائية التي يحملها كل طرف للآخر وما نتج عنها من مواقف ألفت بضلالها على الوضع اللغوي والثقافي في الجزائر، وإن كان من الإنصاف الإشارة إلى أن الموقف السابق لا يعني بالضرورة كل الأمازيغ وكل العرب بل هو محصور في فئة صغيرة تتصدر المشهد.

إن الوقائع التاريخية تؤكد وجود اهتمام فرنسي خاص بمنطقة القبائل (منطقة أمازيغية شمال الجزائر)، حيث قامت فرنسا بإنشاء إدارة مستقلة تعنى بشؤون هذه المنطقة سنة 1957، بالإضافة إلى ذلك فقد خصت هذه المنطقة بسياسة ضريبية تفضيلية بين عامي 1918-1958، كما خصتها بنظام قضائي مستقل تخضع بموجبه القضايا المحلية للقوانين العرفية⁽¹⁶⁾، وتعتبر منطقة القبائل من أكثر المناطق الجزائرية التي تعرضت للسياسة الفرنسية الهادفة إلى فرنسة وتمسيح الجزائريين، حيث تم إنشاء عدة مدارس فرنسية بهدف القضاء على المدارس القرآنية، وقد نُقل عن المتصرف الإداري لمنطقة جرجرة ما يلي: "إن هدفنا الحقيقي هو مكافحة شيوخ الزوايا Marabouts الذين يملكون سلاحين خطيرين ينشران بهما الدعاية وبأي وسيلة ممكنة في المجتمع العربي"⁽¹⁷⁾ فالسياسة الفرنسية البربرية لها أساس ثقافي شامل ينظر إلى البربر (الأمازيغ) على أنهم جزء لا يتجزأ من الثقافات الآرية ذات الأصول الأوروبية، وبالتالي لابد من الرجوع بهم إلى الحقبة السابقة على الفتح العربي الإسلامي، وهذا ما عبر عنه تقرير استعماري فرنسي: "إنه من الضرورة تجنب أسلمة وتعريب البرابرة، وإذا كان من الضروري أن يتطوروا فعلينا أنم نوجه تطوره نحو ثقافة أوروبية واضحة وليس نحو ثقافة اسلامية هرمة"⁽¹⁸⁾.

من الواضح أن فرنسا سعت إلى التفريق بين مكونات المجتمع الجزائري وزرع الجهوية والانقسام فيه، إلا أن المستعمر لم يكن بمقدوره إشعال فتيل المشكل الأمازيغي لولا سوء تسيير هذا الملف من طرف بعض رواد الحركة الوطنية كما سنرى وقادة البلاد غداة الاستقلال، ولعل خير دليل على ذلك الانخراط الكبير للأمازيغ في الثورة التحريرية ضد المستعمر، وقد كان لهم دور الطليعة فيها، ولا يمكن لأحد إنكار مكانة منطقة الأوراس ومنطقة القبائل كأهم مراكز العمل الثوري المسلح.

سياسيا تعود المسألة البربرية إلى الأربعينيات من القرن العشرين، إلى ما عرف "بالأزمة البربرية"، بعدما نشب صراع عام 1949 بين أعضاء من منطقة القبائل في حزب الشعب الجزائري/ حركة انتصار الحريات الديمقراطية وزعيمه مصالي الحاج، هذا الأخير اعتبر أن الأمة الجزائرية عربية وإسلامية، فرأى هؤلاء ومنهم الزعيم الراحل لحزب جبهة القوى الاشتراكية "حسين آيت أحمد" في هذا استفزازا أو تجاهلا للتاريخ الجزائري ما قبل الإسلام والهوية الأمازيغية، ونادوا بضرورة إدراج البعد البربري في تنظيم الدولة المستقلة المقبلة، وقد انتهت بإقصائهم من قيادة الحزب واستبدل بهم قيادات قبائلية ليست من دعاة الأمازيغية⁽¹⁹⁾.

لقد استطاعت الثورة الجزائرية استيعاب تلك الخلافات والتخفيف منها، إلا أن المسألة بقيت عالقة، فبعد الاستقلال فتحت مسألة إدماج الهوية الأمازيغية من جديد والمطالبة بإدماجها ضمن مكونات ثوابت الشعب الجزائري، وكان الرد هو رفض كل نقاش حول هذا الموضوع⁽²⁰⁾ ومع مرور الوقت أصبحت فرنسا مركزا للتعبير عن المطلب الأمازيغي حيث قام مجموعة من المناضلين في أواخر الستينيات بتأسيس الأكاديمية البربرية، وكانت بداية الصدامات

مع السلطة بمناسبة مشروع إثراء الميثاق الوطني سنة 1976، ثم منع العديد من النشاطات الثقافية بين 1977 و1979، ثم تأجبت بعد تعيين "الشاذلي بن جديد" في منصب رئيس الجمهورية، فيما يسمى بالربيع الأمازيغي سنة 1980⁽²¹⁾، أين أخذ المطلب الأمازيغي بعدا مميزا وعلنيا في شكل حركة احتجاجية في القبائل، وكان السبب المباشر في اندلاع أحداث القبائل (مظاهرات طلابية في جامعة تيزي وزو تحولت إلى انتفاضة شعبية قمعتها قوات الأمن) هو منع السلطات الكاتب "مولود معمري" (منظر الأمازيغية) إلقاء محاضرة في جامعة تيزي وزو حول الشعر القبائلي القديم.⁽²²⁾

لقد انتهز دعاة الأمازيغية الفرصة في فترة التسعينات، مع ظهور ظاهرة الإرهاب في الجزائر لدفع السلطة للاستجابة لمطالبهم، وشهدت منطقة القبائل عدة احتجاجات أهمها إضراب تلاميذ المدارس والذي أطلق عليه (إضراب المحفظة)⁽²³⁾، وكان احتجاجا على قانون تعميم استخدام اللغة العربية، فهذا الرئيس "اليامين زروال" الوضع بإدخال اللغة الأمازيغية في التعليم بمنطقة القبائل، كما أنشأ المحافظة السامية للأمازيغية، وقد تم إضافة برامج إعلامية وإخبارية باللهجات الأمازيغية المختلفة القبائلية والشاوية والميزابية، وتم إدراج البعد الأمازيغي كأحد مقومات الهوية الوطنية في دستور 1996⁽²⁴⁾.

لم تكن وتيرة المطلب الأمازيغي لتهدأ قليلا إلا وتعاود الانتفاضة والتحرك، ففي سنة 2001 وتخليدا لذكرى الربيع الأمازيغي شهدت منطقة القبائل الأحداث الأعنف على الإطلاق في مسيرة المطلب الأمازيغي، حيث أشعلت وفاة طالب ثانوي "ماسينيسا قرماس" يوم 18 أبريل من نفس السنة في مقر الدرك الوطني فتيل الأزمة التي لم تهدأ بعد، (...) وهكذا انطلقت شرارة الأحداث (مظاهرات وقمع المتظاهرين وتخريب وتدمير المرافق العمومية وكل ما يرمز إلى الدولة)، فتوسعت لتعم أنحاء منطقة القبائل⁽²⁵⁾، ودامت المواجهات ما يقارب العامين لتنتازل السلطة وتعترف بالأمازيغية لغة وطنية إلى جانب العربية سنة 2002 عن طريق تعديل الدستور عبر البرلمان⁽²⁶⁾.

ويجدر بالذكر هنا الإشارة إلى الموقف الفرنسي من الشأن الداخلي للجزائر وبالخصوص مسألة المطلب الأمازيغي، حيث صرح وزير الخارجية الفرنسي "هوبير فدرين" على هامش أحداث منطقة القبائل عام 2001، قائلا: "إن بلاده لن تبقى مكتوفة الأيدي أمام ما يحدث في الجزائر، (...) وقال أيضا: أن فرنسا لا يمكنها أن تظل ساكنة في وجه ممارسة العنف والقمع"⁽²⁷⁾، وهو ما يشير بوضوح إلى الدور الخارجي واستغلاله للمطالب المشروعة للحركة الأمازيغية.

في سنة 2016 قرر رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" إجراء تعديل ثاني للدستور عبر البرلمان، مدرجا اللغة الأمازيغية لغة رسمية، وقرر إنشاء أكاديمية تتكفل بهذه اللغة، (...) كما أقدمت رئاسة الجمهورية على منح وسام

الأثير وهو أعلى وسام للدولة الجزائرية لمجموعة من الأدباء ومناضلي القضية الأمازيغية ومنهم: "لونيس آيت منقلات، مولود معمري"⁽²⁸⁾، وهو ما يشير إلى توجه إيجابي في معالجة المطلب الأمازيغي من طرف السلطة.

رغم التحول الإيجابي في التعاطي مع المطلب الأمازيغي وتحسن نظرة باقي مكونات المجتمع لهذا المطلب والنزوع نحو تقبل الاختلاف اللساني واللغوي إلا أن الملف لم يغلق نهائيا، ولا نزال نشهد تدافعا بخصوص قضايا من قبيل كتابة الأمازيغية بالعربية أو بخط التفيناغ أو بالحروف اللاتينية، وأخطر ما في القضية الأمازيغية تصدر المتطرفين للمشهد من الطرفين، المدافعين عن اللغة العربية ونظرائهم من المدافعين عن اللغة الأمازيغية ما يهدد الأمن الثقافي والمجتمعي للبلاد خاصة إذا أضفنا لهم المتعصبين للغة الفرنسية.

رابعا: مستقبل الأمن الثقافي الجزائري في ظل الصراع اللغوي القائم:

لقد شكلت نهاية الحرب الباردة منعطفا حاسما بالنسبة للدراسات الأمنية، فبعد أن كانت محصورة في المفهوم العسكري وحماية الدولة من العدوان الخارجي أصبحت تعنى أكثر بأمن المجتمعات والأفراد في مواجهة التهديدات الجديدة كالفقر والهجرة غير الشرعية والأمراض وتحديات اندماج المهاجرين في المجتمعات المستقبلية لهم، وبالتالي انتقلت الدراسات الأمنية من التركيز على الدولة إلى التركيز على الفرد وتحقيق أمنه بجانب أمن الدولة، فظهر مفهوم الأمن الانساني، الذي يعتبر الأمن الثقافي أحد فروعه و"يشمل حماية الثقافات المتعددة وحقوق كل مواطن في التمتع بها وحقه في التعلم"⁽²⁹⁾.

يتصل مفهوم الأمن الثقافي بوجه خاص - إن اعتبرنا الأمن الثقافي مرادفا في الدلالة لتحقيق الإشباع الذاتي من الحاجات الثقافية- بقدرة المجتمعات على توفير حاجاتها على الانتاج والتراكم ومغالبة الندرة والخصائص والحاجة للقيم الثقافية والرمزية⁽³⁰⁾، كما يتصل أيضا مفهوم الأمن الثقافي بوجه ثان بمعنى دفاعي صرف على نحو ما يكونه أي أمن استراتيجي آخر يدخل في نطاق الأمن القومي (...)، فقد تتعرض ثقافة ما لخطر الاستباحة والعنف الرمزي من مصدر من مصادر التهديد الخارجي فيحمل المجتمع الثقافي على استنفار قواه ودفاعاته الذاتية لصون أمنه ومجاله الرمزي السيادي من خطر العدوان، وكما أن الدفاع عن سيادة الدولة وأمن المجتمع حق مشروع كذلك الدفاع عن أمن الثقافة حق مشروع حين يراد الحاق الضرر بها⁽³¹⁾.

استنادا إلى التعريف السابق للأمن الثقافي فإن هذا الأخير يعيش مجموعة من التحديات أولها ما يتصل بالوجه الأول للتعريف الذي تبنيناه والمرادف لتحقيق الإشباع الذاتي من الحاجات الثقافية، ففي ظل الصراع اللغوي الذي يسود الجزائر بين كل من العربية والأمازيغية والفرنسية يصعب في هذه الأجواء تحقيق هذا النوع من الإشباع، خاصة في ظل شعور بعض مكونات المجتمع بالإقصاء والمحاصرة، ومع تباين موازين القوى بين أطراف الصراع يعمل الطرف

النافذ على إجهاض ومحاصرة محاولات الطرف الآخر لإثبات وجوده والنهوض بلغته وثقافته، وهو ما يعطي انطبعا بأن الأمن الثقافي في هذا الوجه الأول لم يكتمل بعد في مجتمعنا. فعلى مستوى اللغة والتي تعتبر أحد أهم عناصر الهوية الوطنية لا نزال نعيش رغم التحسن والتطور رفضا للغة الآخر ومحاولات لحصارها، وكل طرف يدعي أحقية لغته بأن تكون اللغة الأولى في المجتمع، إذا لا يزال صراع اللغة العربية واللغة الفرنسية حاضرا ، وكذلك صراع الأمازيغية والعربية من جهة أخرى.

هذا الصراع يعيق القدرة على الاحساس بالأمان والانتماء ويعيق تحقيق الإشباع الذاتي من الحاجة لاستعمال اللغة وتطويرها والإبداع ومراكمة الانتاج الثقافي والرمزي.

المؤكد أن الحديث عن مستقبل غامض للصراع اللغوي في الجزائر يستقي مبرراته من تداخل عدة عوامل وجب الفصل فيها قبل الفصل في مآل الصراع اللغوي، هذه العوامل مرتبط بتاريخ المنطقة وبموروثها الحضاري والديني.

فعلى مستوى التاريخ والماضي والذي يشكل أحد عناصر الهوية الثقافية، لا يزال الجدل قائما حول تاريخ الأمة الجزائرية، بين فريق يرى أن تاريخ الجزائر يبدأ منذ الفتح الاسلامي ويتغافل عن قرون سابقة له من تاريخ أمازيغ المنطقة، وفريق آخر يرى أن تاريخ الجزائر يمتد عبر قرون ضاربة في القدم من تاريخ الأمازيغ ويقفز على فترة الفتح الاسلامي ليستأنف دورة التاريخ بمرحلة الاستعمار الفرنسي، هذا الرفض المتبادل من الطرفين يشكل تهديدا حقيقيا للأمن الثقافي المجتمعي في البعد التاريخي وانتماء الأمة الجزائرية، ودون التصالح مع تاريخ الجزائر وقبول كل الأطراف بعضهم البعض سينعكس ذلك سلبا على الأمن الثقافي.

كما تشكل العادات والتقاليد والأعراف إضافة إلى ما سبق أحد أبعاد الهوية الثقافية، غير أنه من الإنصاف القول أن هذا البعد شهد تحسنا ملحوظا في السنوات الأخيرة، فالمجتمع الجزائري بمكوناته لا يشهد تضيقا على ممارسة عاداته وتقاليد وأعرافه، وربما التحدي الوحيد الذي تعايشه هذه الأخيرة يكمن في تأثيرات العولمة وما تحمله من قيم غريبة عن قيم المجتمع المحلي، فيما عدا ذلك يمارس أفراد المجتمع الجزائري بمكوناته عاداتهم وتقاليدهم بأريحية نسبية خاصة إذا ما قورنت بالعقود السابقة، فعلى سبيل المثال لا الحصر أصبح اللباس الأمازيغي الذي تلبسه المرأة الأمازيغية مقبولا مجتمعا ولا يثير استغراب أحد، بل وانتشر في مختلف مناطق الوطن ولم يعد مقصورا على المرأة الأمازيغية، وأعطى اعتراف السلطة في ديسمبر من سنة 2017 بعيد يناير الأمازيغي كعيد وطني إشارة إيجابية لقبول التنوع في العادات والتقاليد والأعراف، ما يقودنا للقول أن مختلف مكونات المجتمع تعيش حالة من استتباب الأمن الثقافي ولو نسبيا في عنصر ممارسة العادات والتقاليد الخاصة بها.

ويعتبر الأدب والفنون أيضا أحد عناصر الهوية الثقافية للمجتمعات، فهي تعبّر عن نظرتها لذاتها وللآخر، وتترجم تصورها عن الحياة بكل أبعادها، أي أن الأدب والفنون تعكس ثقافة الشعوب، يقال بالنسبة لهذا العنصر ما قيل عن سابقه، إذ تشهد ممارسة آداب وفنون مختلف مكونات المجتمع حالة من الانفراج والتحسين خاصة بالنسبة للأمازيغ، فبعد أن افتكت الآداب والفنون العربية مساحات كبيرة على حساب نظيراتها الفرنسية والتي كانت مسيطرة على الساحة الثقافية غداة الاستقلال، جاء الدور على الآداب والفنون الأمازيغية لتحسن وضعها نسبيا ولو على صعيد الاعتراف والقبول ورفع التضييق، في انتظار تحسين وضعها بعد ترقية وضع اللغة الأمازيغية والاتفاق على الحروف التي ستستعمل لكتابتها، ويجدر القول هنا أن الأدب والفن في الجزائر عموما بمختلف تمايزاته وانتماءاته لا يزال دون المطلوب والمأمول.

أخيرا بالنسبة لعنصر الدين والذي ربما يعتبر أهم عناصر الهوية الثقافية فنرى أنه بعيد نسبيا عن الصراع، فالمجتمع الجزائري بمختلف مكوناته يعيش حالة من التجانس الديني، فالإسلام ظل عبر قرون من الزمن ديننا للجزائريين وهو ما يشكل عنصرا إيجابيا لناحية تماسك المجتمع وغياب الصراع ذي الخلفية الدينية وهو ما ينعكس بالإيجاب على أمنه الثقافي، هذا إذا استثنينا بعض الأصوات النشاز التي تحاول الاستئثار بتمثيل الدين والنطق باسمه في مقابل من يطعنون به ويشكّون فيه وهم أقلية في المجتمع.

إن ما يزيد الأمر تعقيدا دخول أطراف الصراع اللغوي على خط هذا الصراع الثقافي العولمي، ففي كثير من الأحيان اصطبغ الصراع اللغوي بطابع الصراع الإيديولوجي، إذ تبنت مختلف أطرافه إيديولوجية معينة تعمل على نشرها متوسلة بأدوات العولمة، فمثلا أنصار اللغة الفرنسية يحاولون نشر الثقافة الفرنسية بما تحمله من قيم وطريقة تفكير، بينما يتجه أنصار اللغة العربية إلى نشر الثقافة المشرقية ذات الطابع الإسلامي، في حين ينقسم دعاة الأمازيغية بين فريقين أحدهما يدعو لتبني الثقافة الغربية بينما الثاني يدعو للثقافة الإسلامية بصيغة أمازيغية.

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

- إن الصراع اللغوي في الجزائر يخفي في جانب مهم منه سباقا محموما حول مناطق النفوذ في الفعل السياسي والاقتصادي وحتى الثقافي، وهو قائم في الأساس من أجل قيم مادية يحوز عليها البسطاء من الناس وهم جنود في ميدان العراك اللغوي، بينما يجني المخططون والمنظرون له قيما معنوية تتمثل أساسا في تمدد رقعة التأثير في الأحداث وتوجيه السياسات الحكومية، وعلى المدى الطويل تحبل التجربة بمكاسب حضارية ثمينة.

- إن الأصل في صراع كهذا أنه ظاهرة صحية يؤدي إلى ثراء اللغات ومواكبتها تطور المجتمعات وتمكنها من نواصي شتى العلوم، يحدث ذلك عندما يكون الصراع بعيدا عن مناطق النفوذ آنفة الذكر، وتشتغل عليه طبقة راقية فكريا تقيه من الانحراف نحو العنف اللفظي والتصفيات القائمة على التصنيفات الجندرية، وهذه هي الآفة التي تعاني منها الجزائر حيث انخرط في هذه (المناوشات اللغوية) عوام الناس وكثير من سفهائهم وأعطوا للأمر أبعادا خطيرة سمتها التنازع بالألقاب وتبادل الاتهامات العنصرية وغيرها.. الأخطر من ذلك كله هو اختراق الظاهرة للمؤسسات التربوية ومؤسسات التنشئة الثقافية والسياسية وتسلسل أفكار منحرفة عن اللغات إلى الفئات الهشة عبر وسائط التواصل الاجتماعي وهذا جانب مخيف أيضا لأنه يتغذى على أفكار مسبقة تتعلق مثلا بأحداث سياسية تجري حاليا في مناطق معينة أو بأحداث سابقة مثل الفتوحات الإسلامية أو الاستعمار الفرنسي وغيرها.. كل هذه عوامل مغذية للصراع اللغوي بطريقة غير سوية وهذا ما يفاقم من حجم المشكلة.

- إن تحسس الخطر الناجم عن هذه المشكلة هو فعل واع يشغل المثقفين الإيجابيين الذين يدركون حجم الخسائر والمزالق الممكن حدوثها بسبب عدم استيعاب القضية في أطرها العادية، إلا أن التشخيص لا يكفي، بل وجب البحث عن حلول خارج دائرة اللغة، فهذه الأخيرة لم تكن يوما موضع صراع، إلا إذا اقترنت بالمعطى الإثني أو الديني مثلا، ولذلك وجب البحث عن الحلول في هذه المجالات بالذات، حيث من غير المعقول أن تقدس لغة معينة وتدنس لغة أخرى لسبب أو لآخر، ومن غير المعقول أن تتساق اللغة مع التراتبات الاجتماعية لتصبح للفقراء لغة وللأغنياء لغة أخرى..

- إن ما ينقص الجزائريين فعلا هو الإدراك بأن اللغة هي مجرد أداة للتواصل وأن اكتساب اللغات وتعددتها هو فعل حضاري يغذي فضيلة الانفتاح على الآخر وتقبله والاستعداد للتعامل معه، أما على المستوى المجتمعي فإن تعدد اللغات وإدارة تنوع الألسن واللهجات بطريقة رشيدة سيثري الثقافة المحلية، وينشئ المعابر الثقافية والاقتصادية بين التكوينات المختلفة للمجتمع الواحد، ويقلص من كمية وحدة صراعات النفوذ المستندة إلى اللغة، فعندما لا تكون هناك حدود وهمية بين اللغات تصبح هذه الأخيرة ملكا مشاعا لا يستطيع أحد الانفراد به.. وهذا هو المطلوب.

- تعتبر المدرسة الساحة الرئيسية للصراع اللغوي في الجزائر، الأمر الذي أثر سلبا على مردودها وأضعف من مخرجاتها، ونظرا لمركزية المدرسة والتعليم في حياة المجتمعات فإن أي اختلالات بها ينعكس على مجمل الجوانب، ومنها الأمن الثقافي الذي يواجه تحديا في عنصر اللغة رغم الانفراج والتحسن، لذا يجب

على العقلاء تحييد المدرسة عن هذا الصراع والبحث عن المصلحة العامة بتقديم تنازلات من الجميع،
صونا لها ولأمن وثقافة المجتمع.

References:

- (1) Ali, bin Muhammad. "The struggle of language and identity in Algeria ... dimensions and repercussions." Unlimited program, Al Jazeera Net website. Browsing the site: 27 May 2018: <http://www.aljazeera.net/programs>
- (2) Taibi, Ghammari. "Fifty years of multilingualism in the Algerian school is a struggle of identities that ends in illiteracy." Attitudes for Research and Studies in Society and History, 7 (2012): 50. 51.
- (3) Ibid., P. 51.
- (4) Ibid., 52. 53.
- (5) Calvi, Louis Jean, The War of Languages and Language Policy, Ter: Hassan Hamza, Arab Organization for Translation, Beirut: 2008, p. 220.
- (6) Sufyan, Lusif. "The linguistic debate and the development of Arabization in Algeria after independence." Benchmark Magazine, 18 (2009): 377. 378.
- (7) Konstanze Glaser, Minority Languages and Cultural Diversity in Europe, UK Multilingual Matters Ltd, 2007, P 48.
- (8) Tibi, Ghammari, op., P. 379.
- (9) Sufyan, Lusif. Previous reference, p. 399.
- (10) Mohamed, Boudiaf. "Political culture in Algeria (1962-1988)" Journal of Humanities, 11 (2007): 117.
- (11) Hasina, Azaz. The Arabic Language in Algeria: Between Legal and Useful Legislation. Oud Al-Nad Magazine, 8 (2018): 65.
- (12) Taibi, Ghammari. Previous reference, p.
- (13) Jamal, Dou. Ideological Abduction of Education. Sunrise Gate: The site was browsed on: 01 June 2018. The ideological kidnapping of education: <https://www.echoroukonline.com>
- (14) Ali, bin Muhammad. "The Algerian elites ... from cultural rupture to ideological conflict." National radio website. Website browsed: June 01 2018: <http://www.radiowatani.com/2011/12/2011.html>
- (15) Taibi, Ghammari. Previous reference, p. 75.
- (16) Rafeeq, Bin Hasir. "Amazigh and Identity Security in North Africa," Case Study of Algeria and Morocco. "Unpublished Master Note in Political Science, Department of Political Science, University of

Batna 01, 2013, p. 63.

(17) Abeer, Shlegem. Confrontation Mechanisms: Berber and Identity Violence in Algeria. The Arab Center for Research and Studies website. Browsing on June 11, 2018: <http://www.acrseg.org/39930>

(18) Muhammad Jamil, bin Mansour. "The Berbers in North Africa ... an attempt to understand." Al Jazeera Net. Browsing June 18, 2018: <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages>

(9) Abdel Nour, Bin Antar. "The repercussions of demarcating the Berber language as a national language in Algeria." Al Jazeera Net. Browsing on June 11, 2018: <http://www.aljazeera.net/Inowledgegote/opinions/2004/10/3>

(20) Rafeeq, Bin Hasir. Previous reference, p. 69.

(21) Ali, Mousawy. Previous reference.

(22) Abdel-Nour, bin Antar. Previous reference.

(23) Rafeeq, Bin Hasir. Previous reference, p. 70.

(24) Ibid., P. 70.

(25) Abeer, Shlegem. Previous reference.

(26) Ali, Mozaoui. Previous reference.

(27) Rafeeq, Bin Hasir. Previous reference, p. 83.

(28) Ali, Mozaoui. Previous reference.

(29) Safiya, Nizari. "Cultural Security for the Arab Maghreb Region in the Shadow of Growing Awareness: A Comparative Study of the Cases of Algeria, Tunisia and Morocco," Master's Note in Political Science, Department of Political Science, University of Batna 01, 2011, p. 50.

(30) Abdelelah, Belkiziz. "On the concept of cultural security." Gulf newspaper website. Posted on June 14, 2018:

<http://www.alkhaleej.ae/mob/detailed>

(31) Abdelelah, Belqiziz. The site itself.

Books:

-Calvi, Louis Jean, War of Languages and Language Policy, see: Hassan Hamza, Arab Organization for Translation, Beirut: 2008, p. 220.

- Konstanze Glaser, Minority Languages and Cultural Diversity in Europe, UK: Multilingual Matters Ltd, 2007, P 48.

journal:

1. Boudiaf, Mohamed. "Political culture in Algeria (1962-1988)" Journal of Humanities, 11 (2007): 117.

2. Lusif, Sufyan. "The linguistic debate and the development of Arabization in Algeria after independence." Benchmark Magazine, 18 (2009). 377. 378.

3, Azaz, Hasina. The Arabic Language in Algeria: Between Legal and Useful Legislation. Oud Al-Nad Magazine, 8 (2018).

4. Ghammari, Taibi. "Fifty years of multilingualism in the Algerian school is a struggle of identities that ends in illiteracy." Attitudes for Research and Studies in Society and History, 7 (2012).

University theses:

1. Bin Hasir, Rafeeq. "Amazigh and Identity Security in North Africa," Case Study of Algeria and Morocco. "Master's Note in Political Science, Department of Political Science, University of Batna 01, 2013.
2. Nizari, Safiya. "Cultural Security for the Arab Maghreb Region in the Shadow of Growing Awareness: A Comparative Study of the Cases of Algeria, Tunisia and Morocco," Master's Note in Political Science, Department of Political Science, University of Batna 01, 2011, p. 50.

websites:

1. Belqiziz, Abd al-Ilah. "On the concept of cultural security." Gulf newspaper website. Posted on June 14, 2018:

<http://www.alkhaleej.ae/mob/detailed>

2. Bin Muhammad, Ali. "The struggle of language and identity in Algeria ... dimensions and repercussions." Unlimited program. Al Jazeera Net website. The site was accessed 27 May 2018:

<http://www.aljazeera.net/programs>

3. Bin Muhammad, Ali. "The Algerian elites ... from cultural rupture to ideological conflict." National radio website. The site has been accessed: 01 June 2018:

<http://www.radiowatani.com/2011/12/2011.html>

4. Bin Mansour, Muhammad Jamil. "The Berbers in North Africa ... an attempt to understand." Al Jazeera Net. Posted on June 18, 2018:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages>

5. Bin Antar, Abdel Nour. "The repercussions of demarcating the Berber language as a national language in Algeria." Al Jazeera Net. Posted on June 11, 2018:

<http://www.aljazeera.net/Inowledgegote/opinions/2004/10/3>

6. Mousawy, Ali. "The question of national identity in Algeria: from popular cohesion to ideological employment, then to a trend of national coexistence." Chaoui Cultural Portal. Browsing on June 11, 2018: <http://www.inumiden.com/ar/>

7. Schlegheem, Abeer. Confrontation Mechanisms: Berber and Identity Violence in Algeria. The Arab Center for Research and Studies website. Posted on June 11, 2018:

<http://www.acrseg.org/39930>

8. Dou, Jamal. Ideological Abduction of Education. East Gate: The site was browsed on: 01 June 2018. The ideological abduction of education:

<https://www.echoroukonline.com>